مركز بحث للقيم والدراسات المعرفية

سؤال القيم في الفضاء العام

الرؤية المرجعية والفلسفة المؤطرة

تنسيق:
د. محمد قاسمي – ذ. حسن إيكري

2022م

سؤال القيم في الفضاء العام
الرؤية المرجعية والفلسفة المؤطرة

تنسيق: د. محمد قاسمي – ذ. حسن إيكري
الطبعة الأولى: 1443هـ/2022م
رقم الإيداع القانوني: 2022MO2919
ردمك: 978-9920-40-076-3
مطبعة: رؤى برينت
الشقة 17، شارع المغرب العربي، رقم 2مكرر،
المحيط - الرباط.
البريد الإلكتروني: roaprint22@gmail.com
رقم الهاتف: 0660665159

المشاركون:

ذ. عـــادل بنملـــوك	د. أحمـــــد الرزاقـــي
د. إدريـــــس أوهنـــــا	د. عبـــد العـــالي ملـــوك
د. عبـد القـادر الشـايط	د. عـــــدنان مهنـــــديس
د. محمد مـــــــــــرزوك	د. مصـــــطفى فـــــاتيحي
ذ. حســـــن النـــــاجي	ذ. زكريـــــاء عريـــــف
ذ. ســـــعيد جديـــــدي	ذ. عبـــد الإلـــه الغريبـي
ذ. عبد الرحيم القجيري	ذ. عبد اللطيف التواصلي
ذ. محمد الطـــــــــاهري	ذ. مصـــــطفى مفتـــــاح
ذ. يوســـــف عكـــــراش	دة. خديجـــــة معـــــراس

اللجنة العلمية

د. رشـــــيد ناصـــــري
د. لخلافـــــة متوكـــــل
د. أحمـــــد الرزاقـــــي
د. محمد قاســـــــــــمي
د. يوســـــف عطيـــــة
د. مـولاي الزهيـد العلـوي
د. طـــارق خـــايف الله
ذ. حســـــن إيكـــــري
ذ. عبـد اللطيـف ركيـك
ذ. حســـــن النـــــاجي

د. إدريـــــس بلعربـــــي
د. رفيـــق البوحســـيني
د. عبـد الكـريم القلالي
د. هشـــــام الهـــــدار
د. عـــدنان مهنـــديس
د. يوســـــف المتوكـــــل
د. عبد الرحمن الوثيقي
ذ. عبـد الـرحمن عمـري
ذ. حســـــن صـــــديق
د. محمـــــد اوبـــــاحو

فهرس المحتويات

تقديم..... 7

المحور الأول: إشكالية تخليق الفضاء العام..... 11

الدين في الفضاء العمومي: مرافعات فلسفية

ذ. عادل بنملوك..... 13

القيم الجمالية في تخليق الفضاء العام: الوظيفة والأثر مقاربة مفهومية ومنهجية

ذ. محمد الطاهري..... 33

الفضاء العمومي في المجال التداولي العام

د. أحمد الرزاقي..... 45

القيم المؤطرة لأخلاقيات المهن الصحية وأثر الاختلاف في مرجعيتها في التعامل مع القضايا الطبية المعاصرة

د. محمد مرزوك..... 57

مدراس التعليم العتيق رافعة لتثبيت القيم

ذ. سعيد جديدي..... 81

المحور الثاني: رؤية الإسلام للفضاء العام؟ 95

نظرة الإسلام للفضاء العام: ـ نحو رؤية تأصيلية ونقدية ـ

ذ. عبد الإله الغربي..... 97

القيم القرآنية: المفهوم والخصائص والمنهج

ذ. مصطفى مفتاح..... 115

سؤال بناء القيم الإصلاحية من خلال وظيفتي الخطبة والوعظ

د. عدنان مهنديس..... 133

القيم الإسلامية ناظمة للسلوك الفردي والجماعي

د. عبد القادر الشايط..... 153

مراتب القيم

د. عبد العلي ملوك..... 177

المحور الثالث: الرؤية المنهجية لمنظومة القيم المرجعية في الفضاء العام . 199

مرجعية القيم في الفضاء العام بالمغرب جدل الخصوصية والكونية

يوسف عكراش - زكرياء عريف..... 201

عولمة القيم وأثرها على الفضاء العام

د. إدريس أوهنا..... 231

القيم في الفضاء العام وسؤال التمنيع

ذ. عبد اللطيف التواصلي..... 247

المحور الرابع: القيم بين الثبات والتحول في المرجعيتين الإسلامية والغربية .. 261

إشـكال القيـم بين الثبـات والنسبيـة عند محمد عابد الجابري وطه عبدالرحمن – دراسة وصفية، مقارنة –

ذ. عبد الرحيم القجيري..... 263

إشكالية المعيارية وأصول منظومة القيم عند علي عزت بيغوفيتش

د. مصطفى فاتيحي..... 303

قيم حقوق الإنسان من خلال المواثيق الدولية ودور المدرسة في التربية عليها

د. خديجة معراس..... 337

مدخل القيم وبناء الهوية في المدرسة المغربية

ذ. حسن الناجي..... 361

المحور الثالث:

الرؤية المنهجية لمنظومة القيم المرجعية في الفضاء العام

مرجعية القيم في الفضاء العام بالمغرب
جدل الخصوصية والكونية

يوسف عكراش
أستاذ التعليم الثانوي، وعضو مختبر دراسات الفكر والمجتمع جامعة شعيب الدكالي

زكرياء عريف
أستاذ التعليم الثانوي، باحث بسلك الدكتوراه
تكوين: الخطاب الشرعي؛ مناهج وقضايا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس

مقدمة:

يشهد الفضاء العام في مختلف السياقات التداولية تحولات جوهرية على مستويات متعددة، أهمها التحولات القيمية التي تعرفها مكونات هذا الفضاء. وبالنظر إلى الفضاء العام بالمغرب رصدت العديد من التقارير والدراسات الميدانية الوطنية والعربية هذا التحول القيمي الذي يعكس تعددا مرجعيا في المجتمع، بين من ينطلق في تشكيل منظومته القيمية من مرجعية خصوصية تتشكل من محددات متنوعة كالثقافة والدين والأعراف والقانون وبين من ينطلق من مرجعية كونية تتأسس على خطاب حقوقي/ فلسفي يدعو إلى سمو المواثيق الدولية على المرجعيات المحلية ويعتبر أن القيم تعبر في عمقها عن نزوع كوني متجاوز للأطر المحلية أو القومية.

إن هذا التعدد المرجعي بصدد مصادر القيم يحيل إلى إشكال رئيس نصوغه كالآتي: ما مرجعية القيم في الفضاء العام بالمغرب؟.

للإجابة عن هذا الإشكال الرئيس ارتأينا أن نسلك في مقاربة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، بحيث سنقوم في المحور الأول الموسوم ب: "التعدد القيمي في الفضاء العام بالمغرب: رصداً وتفسيراً" ببيان التحولات التي طرأت على القيم في الفضاء العام المغربي انطلاقا من نتائج الأبحاث الميدانية التي أنجزت في هذا السياق، أما في المحور الثاني المعنون بـ: "التعدد القيمي وتحديات بناء الفضاء العام المشترك"، فسنعتمد على مقاربة تحليلية

استشرافية تروم تجاوز مأزق التشظي القيمي نحو بناء مشترك قيمي نسقي ينظم ويؤطر الفضاء العام.

1. التعدد القيمي في الفضاء العام بالمغرب، رصدا وتفسيرا

تتجاذب الفضاء العام بالمغرب أنساق ومنظومات قيمية متباينة، وذلك مرتبط بالتغير الذي يطال منظومة القيم في علاقة بالتحولات المتسارعة التي يشهدها السياق المغربي على مستوى الخلفيات والنماذج المعرفية الثقافية المنتجة لهذه القيم. الأمر الذي يكشف جانبا من جوانب ما تسميه بعض الكتابات بـ"الصراع القيمي"[1]. حيث تعدد مرجعيات القيم ومصادرها، الأمر الذي ينعكس عليها تعددا وتعارضا واختلافا. وللخروج من دائرة الانطباعات الذاتية في كشف هذه التحولات سنتوقف على مجموعة من التقارير والدراسات الإحصائية الحديثة التي رصدت هذا التحول القيمي على أكثر من مستوى من خلال أدوات البحث العلمي الموضوعي[2]. بدءا بتقرير الخمسينية[3] الصادر سنة 2005 الذي تحدث عن تحولات عميقة على مستوى مرجعيات القيم عرفها المغرب منذ الاستقلال

[1] في هذا السياق يقول الدكتور المهدي المنجرة: "حين كنت أتحدث عن الحرب الحضارية ابتداء من سنة 1991، كان ذلك بشكل وقائي، لأقول إنه من الواجب إعطاء الأهمية للقيم، لأن هذه القيم ستكون أحد الأسباب الرئيسية للحروب القادمة للنزاعات والصراعات"، قيمة القيم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2007، ص12. كما خصصت سلسلة حوارات لقرن جديد الصادرة عن دار الفكر بدمشق سنة 2010 كتابا يقارب الصراع القيمي بين مرجعيتين (الإسلام والغرب) تضمن دراستين لباحثين من فضائين حضاريين مختلفين، ينظر: رضوان زيادة، كيفن جيه أوتول، صراع القيم بين الإسلام والغرب، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010.

[2] نعتمد نتائج هذه الدراسات مع نوع من الحذر المنهجي؛ لأن استطلاعات الرأي في المغرب والعالم العربي تعد حديثة العهد، وتحتاج إلى تراكمات لتتحول إلى تقليد علمي راسخ كما هو الشأن في الاستطلاعات والدراسات الإحصائية في السياق الغربي.

[3] هو تقرير رسمي رصد التحولات التي طرأت في المجتمع المغربي في مختلف المستويات على امتداد 50 سنة أي منذ الاستقلال إلى حدود سنة 2005، وقد اعتمد على دراسات ميدانية من أهمها التقرير التركيبي حول القيم بالمغرب ويعد أول تقرير حول موضوع القيم أنجز رسميا، وسيكون من بين التقارير الميدانية التي سنعتمدها في هذه الدراسة.

(1955) إلى سنة (2005) استنادا إلى بحث ميداني تم إجراءه في هذا السياق[1] يعتبر أن البلاد "تعرف انتقالا تتعايش ضمنه مرجعية تقليدية إلى جانب قيم ناشئة"[2]، بمعنى أن المجتمع المغربي- كما يستنتج التقرير- يعيش ازدواجية والتباسا في مرجعية القيم، لأن العديد من المغاربة "يغيرون القيم والمواقف والسلوكات "المحافظة" جدا، أو على العكس من ذلك "الأكثر حداثة"، حسب السياقات والمواقع والمصالح"[3]، إذن فثمة تجاذب بين مرجعيتين في تفكير المغربي أو بتعبير- سوسيولوجي ثمة دينامية قيمية بين قيم التقليد والتحديث-، وبالتالي فإن المجتمع ينتج قيما جديدة بدون قطيعة مع الماضي[4]، وهذا انعكس بشكل كبير على الفضاء العام من حيث طبيعة الخطاب القيمي السائد بين خطاب محافظ وآخر حداثي وثالث يمكن القول إنه توفيقي بين النمطين السائدين؛ ونلفي هذا النمط الثالث في نتائج النقاش العمومي في كثير من الإصلاحات والأوراش على غرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999) والكتاب الأبيض (2002)ومدونة الأسرة (2004) والنقاش الدستوري (2011) ونقاش الرؤية الاستراتيجية للتعليم (2015) وصولا إلى مشاورات النموذج التنموي الجديد (2021/2020) فضلا عن النقاشات المجتمعية حول قضايا الحريات الفردية ودور الدين في الحياة العامة التي أفضت - هذه الإصلاحات والأوراش- إلى اقتراح منظومة من القيم المشتركة يغيب عنها التناسق والانسجام وهو افتراض سنقاربه في متن هذه الورقة بالتفصيل.[5] إذ أن مجمل هذه المحطات عرفت سجالا واستقطابا حادا قبل أن يتم التوافق

[1] التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، من إعداد رحمة بورقية وآخرين، وتم إنجازه في إطار الأشغال المرتبطة بتقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق التنمية، المعروف اختصارا بتقرير الخمسينية.

[2] ملخص تقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025، اللجنة المديرية للتقرير، ص8 ، يمكن الرجوع أيضا للتقرير العام: ص69

[3] المرجع نفسه، ص8

[4] رصد التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم بروز قيم جديدة كالحوار في تربية الأبناء والأسرة محدودة العدد، وأبرز قيما أخرى صاعدة كالمساواة بين المرأة والرجل والتعدد الثقافي واللسني، في مقابل تراجع قيم أخرى كالثقة في إطار العلاقات الشخصية (النية والكلمة)، واستنتج أخيرا استقرار مجموعة من القيم التقليدية، ص105

[5] هذه النقاشات نتجت عنها وثائق ومرجعيات رسمية حددت منظومة من القيم المشتركة متعددة المصادر؛ في حالة دستور 2011 على سبيل المثال نجد ذكرا لعدد من القيم من مرجعيات متعددة دينية ووطنية وكونية، لكن السؤال المطروح هنا هل هذه الوثيقة المرجعية العليا حددت نسقا قيميا معياريا منسجما أم إنها سعت إلى

- نظريا على الأقل- على محددات قيمية متعددة من الناحية المرجعية. وسنذكر في هذا الإطار بعض التحولات القيمية التي شهدها الفضاء العام بالمغرب والتي تشمل أساسا المجتمع والمدرسة والشأن السياسي، ثم نحاول تفسيرها.

1. 1. مظاهر التحول القيمي في الفضاء العام بالمغرب

❖ جدل الحريات الفردية وقضايا الأسرة

تنامى الاستقطاب الإيديولوجي في السنوات الأخيرة بالمغرب بين التيار "العلماني" والتيار "الإسلامي" في قضايا الحريات الفردية (العلاقات الرضائية، الإجهاض، المثلية، الإفطار العلني في رمضان..) وقضايا الأسرة الجدلية (التعدد، الإرث..) في علاقتهما بالفضاء العام، وشكلت المنابر الصحفية والندوات العلمية والساحات العمومية فضاء لهذا الجدل، الذي تزداد حدته كلما برزت إلى السطح قضايا وحوادث معينة[1]؛ وتتباين المواقف إزاءها بين مرجعيتين قيميتين رئيستين" مكون يدافع عنها من زاوية نظر المرجعية الكونية/ الدولية ويمثل هذا الطرف الجمعيات ذات المرجعية العلمانية واليسارية، ومكون ينطلق من المرجعية الإسلامية/ المحلية، وتجسده الحركة الإسلامية بمختلف توجهاتها بالمغرب، وكذا بعض النخب العلمية"[2].

إذن، فإن مرجعية القيم تعد محددا أساسيا في تبني المواقف والاتجاهات بصدد هذه القضايا؛ فالمرجعية الكونية تدعو إلى سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية في

إرضاء جميع المكونات الهوياتية بالمغرب؟ ، بمعنى أنها كانت محكومة بالهاجس السياسي أكثر من الهاجس المعرفي، وماهي المعايير المنهجية التي حكمت أعضاء لجنة كتابة الدستور في اختيارهم لقيم معينة واستبعاد قيم أخرى؟، وإلى أي حد انعكست هذه القيم "الدستورية" في الفضاء العام (الإعلام، المجتمع، المدرسة..) وحسمت الجدل المرجعي حول القيم؟، أم إن التشظي القيمي لازال كما كان على حاله.

[1] على سبيل المثال الحملة الأخيرة (فبراير 2021) التي دعت إلى إلغاء تجريم ما يسمى بالعلاقات الرضائية وحذف الفصل 490 من القانون الجنائي، والتي دعا إليها الائتلاف المغربي"خارجة عن القانون"، بالتزامن مع واقعة انتشار فيديو جنسي لإحدى الفتيات وتمت متابعتها بموجب هذا الفصل الذي يجرم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج.

[2] تقرير الحالة الدينية في المغرب 2016-2017، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، العدد 5، إصدار 2018، ص240.

العديد من المواضيع التي تهم المجال الخاص، ولكنها أصبحت موضوعا للنقاش والجدل العمومي على غرار قضايا الحريات الفردية وبعض قضايا الأسرة (الإرث مثلا) وكذلك النقاش المرتبط بحقوق الأقليات وحرية المعتقد، بينما تتبنى المرجعية الخصوصية نسقا قيميا يتأسس على المرجعيات الوطنية الدينية واللغوية والحضارية[1] في مقاربتها للقضايا الآنفة الذكر، ومن بينها قضيتا الإجهاض والإرث على سبيل المثال؛ حيث برز هذا الاختلاف المرجعي (الهوياتي/ القيمي) في النظر إليهما، بين من ينطلق من مرجعية دينية محافظة تحرم الإجهاض إلا في حالات استثنائية، وتوجه آخر حداثي ينتصر للمرجعية الحقوقية "الكونية" ويدافع عن حق المرأة في الإجهاض بدون استثناء[2]. كما أن موضوع الإرث طرح هو الآخر نقاشا حادا خصوصا بعد توصية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث تجاذبته المرجعيتان السالفتان؛ إذ تمت الدعوة إلى المساواة في الإرث من أصوات متعددة ذات مرجعية حقوقية تتبنى خطابا يدعي الكونية، وأيضا بعض الأصوات العلمية التي دعت إلى إعادة الاجتهاد في هذه القضية[3]، في حين قوبل هذا الطرح برفض شديد من قبل الاتجاهات المحافظة التي تدافع عن الإرث من منظور أنه أمر قطعي لا يجوز فيه الاجتهاد.

❖ تضارب القيم في المدرسة المغربية

من بين الوظائف التي تقوم بها المدرسة باعتبارها فضاء عموميا إنتاج وإعادة إنتاج القيم، لكن هذه الوظيفة المركزية تشهد اليوم تحولات عميقة في عالم متغير باستمرار، يعرف ما يمكن تسميته بصراع منظومات ومرجعيات قيمية بسبب عوامل متعددة من بينها

[1] للتعرف بشكل تفصيلي على الجدل الدائر بين المرجعيتين، يمكن الاطلاع على تقرير الحالة الدينية بالمغرب، 2016-2017، العدد 5، إصدار 2018، المحور الرابع، الفصل الأول الموسوم بتفاعلات الديني والفكري، من ص 240 إلى 248 .

[2] للإطلاع أكثر على هذا السجال الذي اشتد سنة 2015، وفُتح آنذاك نقاش موسع حول الموضوع، ينظر محور السجال العلمي في وسائل الإعلام، تقرير الحالة العلمية الإسلامية بالمغرب لسنة 2015، مركز المقاصد للدراسات والبحوث، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2016، ص309 إلى 313.

[3] نستحضر في هذا السياق آراء الدكتور أحمد الخمليشي مدير دار الحديث الحسنية بالرباط، ينظر: يونس مسكين، "الخمليشي يقدم وصفة للتوفيق بين دعاة المساواة وخصومهم"، جريدة اليوم 24، بتاريخ 23 نونبر 2015، الرابط: https://alyaoum24.com/430302.html

تأثير "المجتمع الشبكي" على الأفراد، وعوامل أخرى سنأتي على ذكرها لاحقا بتفصيل في متن هذه الدراسة. ويتجلى هذا "الصراع" في حجم التضارب القيمي الذي تعرفه المدرسة المغربية والذي يتمظهر في الاختلاف والتعدد المرجعي الكبير الذي يطبع منظومة القيم المدرسية، ويعكس "غياب التوافق والانسجام داخل نسق القيم مما ينتج عنه تباينها وتضادها"[1]، وهذا ما سجله تقرير رسمي صادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بإشارته إلى "عدم وضوح منظومة القيم المدرسية، وضعف تناغمها، وعدم انسجام الأهداف المعلنة والاستراتيجيات التربوية وأجرأتها داخل المقاربة المنهاجية، مما يؤثر في تأويل الفاعلين التربويين للقيم وانخراطهم في التربية عليها"[2]؛ فالملاحظ أن مجمل الوثائق المرجعية للتربية والتكوين والتي كانت نتاج نقاش عمومي قبل أن يتم التوافق بشأنها وإقرارها نصت على مصفوفة من القيم ذات الخلفيات المرجعية المتنوعة وهي قيم العقيدة الإسلامية وقيم المواطنة وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية[3]، لكن على مستوى الممارسة أي تنزيل هذه القيم في المناهج والمقررات الدراسية والممارسة المهنية يتضح غياب التناسق والانسجام بين هذه المرجعيات المكونة لمنظومة القيم المدرسية، وهذا ما انتبه إليه الباحث محمد الصغير جنجار عندما اعتبر أن المنظومة التربوية تتبنى "النسبية المعيارية" وتعتمدها كخيط رابط لمجموعة من القيم المتضاربة المفتقدة للانسجام والتناغم فيما بينها بدل "بذل الجهد الفكري المطلوب لإعادة بناء فلسفة المنظومة التربوية في شموليتها، على ضوء باراديغم، أو اختيارات محددة"[4]؛ أي أن المدرسة أمام هذا الوضع "المتشظي" تتحول إلى مرآة للمجتمع تعكس التضارب والصراع

[1] امبارك بوعصب، تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مجلة تحولات معاصرة، العدد 1، غشت 2016، ص60.

[2] تقرير التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 17/1، يناير 2017، ص10.

[3] الكتاب الأبيض، الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية، لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، ، يونيو 2002، ص11.

[4] محمد الصغير جنجار، حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم، العدد5، شتنبر 2011، ص17.

القيمي الحاصل فيه، ويتم بالتالي البحث عن صيغ توافقية لتدبير هذا "الصراع" ، الأمر الذي يفسر التضارب القيمي في المقررات الدراسية الذي ينعكس بشكل سلبي على المتعلمين، في حين أن المدرسة وفق العديد من المقاربات السوسيولوجية هي مؤسسة ينبغي أن تبقى في منأى عن تناقضات المجتمع وما يعتمل في المجال العام من "سيولة قيمية"؛ إذ "أن دينامية التغيير، والابداع لا تتأتى للمجتمعات إلا بقدر ما ترعى الاستقلالية النسبية لمنظوماتها التربوية"[1].

❖ اتجاهات الرأي العام حول دور الدين في الفضاء العام

تصاعد الجدل حول دور الدين في الفضاء العام في المجال التداولي العربي منذ انتفاضات "الربيع العربي" أواخر سنة 2010، بما في ذلك السياق المغربي الذي شهد حركة احتجاجية أطلق عليها اسم "حركة 20 فبراير"، واشتد النقاش بشكل كبير خلال المناقشات الدستورية التي أعقبت هذا الحراك - سنة 2011- في المغرب بين مختلف التيارات حول المرجعية التي ينبغي أن تستند إليها الوثيقة الدستورية: هل هي المرجعية المحلية بمقوماتها الدينية والقيمية واللغوية..، أم هي المرجعية "الكونية" بمنطلقاتها الفلسفية والحقوقية. وما يهمنا في هذا الإطار هو رصد اتجاهات الرأي العام حول دور الدين في المجال العام بعد الحراك المغربي وامتدادته في السنوات الأخيرة من خلال نتائج تقريرين متزامنين - تقريبا- الأول هو تقرير المؤشر العربي الذي يصدر سنويا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر(دورة 2017-2018)[2] والثاني تقرير البارومتر العربي الخاص بالقُطر

[1] محمد الصغير جنجار، حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، مرجع سابق، ص18

[2] أنجز التقرير في الفترة ما بين دجنبر 2017 وأبريل 2018 بواسطة تقنية المقابلات الشخصية لعينة ممثلة ل11 دولة من بينها المغرب بعينة تبلغ 1500 شخص، علما أن المؤشر صدرت نسخته الأخيرة لسنة 2019 /2020 لكن في نقاط فقط بدون تفصيل في اتجاهات الرأي العام في البلدان موضوع الاستجواب، لذلك فضلنا اعتماد نسخته ما قبل الأخيرة خصوصا وأنه يتزامن نسبيا مع التقرير الثاني الذي اخترناه (أي تقرير البارومتر العربي الخاص بالمغرب).

المغربي الصادر سنة 2019[1]؛ فكلاهما يبرز حجم التغير الذي حصل في تصورات الرأي العام بالمغرب حول دور الدين في الحياة السياسية باعتباره منظومة تشريعية وأخلاقية مؤطرة للحياة العامة؛ إذ ذهب ما نسبته % 39 من المستجوَبين في استطلاع المؤشر العربي إلى تأييد مقولة فصل الدين عن السياسة وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نتائج التقارير السابقة وخصوصا نتائج المؤشر العربي لسنة 2011 تزامنا مع انطلاق شرارة "الحراك الاحتجاجي"حيث بلغت نسبة تأييد هذه المقولة آنذاك 33%[2]. هذا المعطى يرصده أيضا تقرير البارومتر العربي[3] الذي يكشف أن نسبة المغاربة الموافقين على إعداد القوانين بناء على الشريعة بشكل كبير أو كلي بلغت 59 % مقابل 36 % التي تفضل أن يستند القانون إلى إرادة الشعب، وسجل التقرير نفسه "تراجع دعم فكرة إعداد القوانين بشكل كبير أو بالكامل بناء على الشريعة منذ عام 2016، بواقع 9 نقاط مئوية"[4].

كما أبرز- هذا التقرير- أن تأييد فكرة استناد القانون على الشريعة يتراجع عند الفئات التي لها تحصيل علمي عال ف"المغاربة المسلمون الأصغر سنا والأفضل تعليما يعتبرون أقل إقبالا على تفضيل أن تستند القوانين إلى الشريعة و17 بالمئة فقط ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاما يعتنقون هذا الرأي مقارنة بنحو النصف (47 بالمئة) من الفئة العمرية 60 عاما فأكثر"[5].

[1] أنجز في المغرب عبر تقنية المقابلات الشخصية في الفترة ما بين أكتوبر ودجنبر 2018 على عينة تتكون من 2400 شخص.

[2] المؤشر العربي 2018/2017، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ماي 2018، ص284 و285.

[3] نعرض هذه النتائج مع نوع من الحذر المنهجي كما سبق وأشرنا آنفا، لأن هذه الاستطلاعات ستظل محطة للريبة في نتائجها ومنهجيات اشتغالها وطبيعة أسئلتها؛ وذلك أخذا بعين الاعتبار أنها لم تتحول إلى تقليد علمي في السياق العربي مقارنة مع السياق الغربي نظرا إلى جدتها، رغم أن التقريرين اللذين اخترناهما يتميزان بمستوى عال من الدقة وهامش خطأ منخفض.

[4] البارومتر العربي- الدورة الخامسة، التقرير القطري للمغرب، 2019، ص15.

[5] المرجع نفسه، ص15.

2.1. التحولات القيمية في المغرب: محاولة للتفسير[1]

ثمة العديد من الأسباب والعوامل المركبة التي يمكن من خلالها تفسير هذه التحولات القيمية الجوهرية في الفضاء العمومي المغربي، يمكن إجمالها في الآتي:

❖ تأثير العولمة:

أثرت العولمة بشكل مفصلي في منظومة القيم من خلال الثورة المعلوماتية التي اكتسحت كل مجالات الحياة، وأفرزت أنماطا تربوية وقيمية جديدة. فالتقنية ليست مجرد أدوات إجرائية تساعد في التواصل بقدر ما أنها تعبر في عمقها عن رؤية ابستمولوجية للعالم، فـ"لقد ترتب عن هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية"[2]. وتظهر العلاقة الجدلية بين العولمة والقيم عند الوقوف على البعد الثقافي للعولمة التي تسعى إلى توحيد وتنميط مرجعية القيم بين مختلف المجتمعات والسياقات الحضارية عبر استثمار أدوات القوة الناعمة على غرار الآداب والفنون والإعلام والوسائل التقنية الحديثة[3].

❖ تزايد الوعي الحقوقي

عزز تزايد الوعي الحقوقي بالمغرب والتأثر بالنموذج الديموقراطي الغربي من حضور المرجعية الكونية[4] في مقابل تهميش المرجعية المحلية في الفضاء العام، التي يصنفها البعض

[1] وجبت الإشارة إلى استفادتنا في هذا المحور من ورقة الباحث في سوسيولوجيا الدين رشيد جرموني الموسومة بالقيم الخلقية والدينية وإشكاليات الإطلاق والنسبية في المجال العالمي، منشورة ضمن العدد 64 من مجلة التفاهم، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، ربيع 2019، ص222 إلى 226.

[2] لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، يونيو 2012، ص419.

[3] يمكن الرجوع إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بعنوان: "التكنولوجيات والقيم الأثر على الشباب"، إحالة ذاتية رقم 2017/31، للاطلاع عن كثب على تأثير التكنلوجيا على تمثل مجموعة من القيم الكونية عند الشباب كالتسامح مثلا.

[4] نقصد هنا بالمرجعية الكونية الخطاب الذي ينتصر لسمو المواثيق الدولية ومبادئها الكونية على القيم الدينية والوطنية، بشكل يحيل إلى تعارض "متوهم" بين هذه القيم الأخيرة والنزوع نحو الكونية، علما أن الدين في أبعاده

في دائرة الماضوية والرجعية، وغير ذلك من الحمولات الفكرانية[1] (الإيديولوجية) غير المؤسسة على مواقف علمية.

وعموما، فإن هذا الوعي الحقوقي أسهم إلى حد ما في تغير طبيعة القيم السائدة في المجتمع، - وذلك استنادا إلى بعض التقارير الميدانية التي نأخذ نتائجها بنوع من الحذر المنهجي-، من نموذج القيم التراحمية كالتعاون والتضامن إلى نموذج القيم التعاقدية التي تولي الأهمية لثقافة الحقوق على الواجبات، وتعطي الأولوية للفرد على حساب الجماعة. في ضوء ذلك يمكننا فهم العديد من التغيرات القيمية التي شملت العلاقات الأسرية نحو قيم الفردانية والاستقلالية؛ فقد تطورت الأسرة "على مستوى علاقاتها الداخلية، ولاسيما بين الرجال والنساء، وبين الآباء والأبناء. ذلك أن العلاقات ما بين الأجيال داخل الأسرة توجد في طور التحول، في اتجاه انعزال الشباب واستقلالهم عن آبائهم "[2]. ورغم كون مؤسسة الأسرة ما تزال تشكل إطارا للانتماء والأمان بالنسبة لأفرادها كما يستنتج التقرير العام للخمسينية استنادا إلى نتائج البحث التركيبي حول القيم بالمغرب، إلا "أنه يلاحظ تطور في اتجاه الفردانية وبروز فئات متنوعة وهشة في أغلب الأحيان"[3].

لاشك إذن أن السياق الحقوقي الدولي كان له أثره الكبير في التغير الملاحظ على مستوى القيم في الفضاءات الأسرية والمجتمعية، كما أن بروز فئات متنوعة وهشة - كما أشار إلى ذلك التقرير السابق- تشعر بالإقصاء الاجتماعي يفضي بحسب بعض المتخصصين في حقل

العقدية والتشريعية والأخلاقية رسالة إنسانية كونية، ونلفي هذا الخطاب سائدا في المغرب عند أغلب الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية الليبرالية واليسارية والمنظمات النسوية.

[1] مفهوم اشتقه الفيلسوف طه عبد الرحمن بديلا عن مفهوم الإيديولوجيا، لمزيد من التفصيل ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 2007، هامش ص24 و25.

[2] التقرير العام ل 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، اللجنة المديرية للتقرير، ص59.

[3] المرجع نفسه، ص59.

السوسيولوجيا والتغير الاجتماعي إلى إنتاج "قيم جديدة"[1]؛ ف"الشعور بالنبذ والتهميش من لدن المجتمع يدفع إلى تبني قيم جديدة أكثر عنفا وتصلبا[2].

❖ ارتفاع المستوى التعليمي

سبقت الإشارة إلى تقرير البارومتر العربي الذي سجل تراجع فئات كبيرة من الشباب المستطلعة آرائهم عن تأييد حضور الدين في الحياة العامة كمصدر للتشريع، وحاول تفسير هذا التحول انطلاقا من ارتفاع المستوى التعليمي لدى هذه الفئة، وما يمكن قوله في هذا السياق هو أن التعليم العالي أسهم إلى حد ما في تغيير ثقافة المجتمع ولاسيما عند فئة الشباب، وكانت له تأثيرات عميقة وغير مرئية في تصوراتهم القيمية؛ لأن الفضاء العام الجامعي حكمته نقاشات جدلية في الكثير من المواضيع والاشكالات، وكان بمثابة مجتمع مصغر للفضاء العام الموسع خارج نطاق الجامعة، كما أنه أمد مكونات الفضاء العام (الأحزاب، المؤسسات العمومية..) بنخبة ذات خلفيات مرجعية قيمية متعددة، نقلت اختلافاتها الفكرانية من فضاء ضيق (الحرم الجامعي) إلى فضاء أوسع(المجتمع). وحتى مستوى الوعي الديني لدى الشباب تطور بشكل كبير مقارنة لدى الفئات الأكبر سنا، لكن هذا الوعي لا يعني بالضرورة أنه ينعكس على الممارسات الدينية[3] والتصورات القيمية.

❖ تراجع أدوار المؤسسات التقليدية

يثبت الواقع الراهن تراجع أدوار المؤسسات التقليدية كالزوايا والمساجد والمدارس والأسر في إنتاج وإعادة إنتاج القيم، فقد"وجدت هذه المؤسسات نفسها غير مستوعبة للكثير من التعقيدات التي طرأت على المشهد العالمي وعلى منظومة القيم وعلى مصادر هذه

[1] على غرار قيم الفردانية والاستقلالية..

[2] عبد اللطيف كداي، التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم، مجلة التدريس، كلية علوم التربية، الرباط، العدد7، يونيو 2015، بتصرف، ص95.

[3] سجلت دراسة الإسلام في الحياة اليومية: بحث حول القيم والممارسات الدينية في المغرب أن نسبة 56,7 %من المستجوبين صرحوا بأن الشباب أكثر معرفة بالدين من الأجيال الماضية، لكن من حيث ممارسة الشعائر الدينية فإن ما نسبته 38,9 %فقط صرحت بأن الشباب أكثر ممارسة للشعائر الدينية. ينظر:

Mohammed El Ayadi Et Autres , (L'ISLAM AU QUOTIDIEN Enquête Sur Les Valeurs et Les Pratiques Religieuses Au Maroc, Editions Prologues, casablanca,2007, p, 107 Et 108

المنظومة، وكيف أصبحت تتسرب إلى مخيال ووجدان الأفراد وتحدث نماذج للسلوك بعيدة عن دور المؤسسات التقليدية"[1]، فالمتأمل في ما تنتجه هذه المؤسسات على مستوى الخطاب الديني مثالا "يكتشف مدى الارتباك الذي يطبع كثيرا من تجليات هذا "الخطاب"؛ سواء في علاقته مع "أصوله"؛ أو في طرائق نظره في مرجعياته المعرفية، أو في علاقته مع سيرورة الواقع وصيرورته على مختلف المستويات الروحية والثقافية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية"[2]، وما يؤكد هذه الاستنتاجات هو بعض الدراسات الميدانية المنجزة حديثا، فعلى سبيل المثال بين تقرير"مواقف جيل الشباب المسلم من الدين وعلمائه في العالم العربي"[3] العديد من المعطيات المرتبطة بطبيعة الخطاب الديني السائد في الفضاء العام بالمغرب؛ ف"حينما سُئل الشباب عما إذا كانوا موافقين على أن الدين كما يعلم ويمارس حاليا في مجتمعاتهم يتعارض مع العالم الحديث ويحتاج إلى إصلاح، وافق % 62 منهم على ذلك، في حين لم يوافق على ذلك سوى 38%"[4]، كما أن الشباب المستطلعة آرائهم اتفقوا على الحاجة إلى "تجديد اللغة التي يتحدث بها العلماء والدعاة عن الإسلام في خطب الجمعة والمحاضرات والمنابر العامة، وذلك بنسبة 90% منهم، وذلك عكس ما ذهب إليه 10%"[5].

[1] رشيد جرموني، المنظومات التربوية العربية والتحدي المعرفي مداخل للنقد والاستشراف، مطبعة شمس برينت، ط2، 2019، ص117.

[2] محمد التهامي الحراق، إني ذاهب إلى ربي مقاربات في راهن التدين ورهاناته، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، 2016، ص53.

[3] تقرير أصدرته سنة 2016 مؤسسة طابة للأبحاث والاستشارات التي يقع مقرها بأبوظبي –-الإمارات العربية المتحدة- بشراكة مع مؤسسة زغبي للخدمات البحثية، الرابط: https://tabahinitiatives.org/futures-studies-ar/. وشمل عددا من الدول العربية وتضمن الجزء الأول منه دراسة عينة من الشباب المغربي تبلغ 738 تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة، وقد أجري الاستطلاع في مدن: الرباط، الدار البيضاء، مراكش، فاس، طنجة.

[4] تقرير الحالة الدينية في المغرب 2016-2017، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، العدد 5، إصدار 2018، ص18، نقلا عن تقرير "مواقف جيل الشباب المسلم من الدين وعلمائه في العالم العربي".

[5] المرجع السابق، ص10.

وبالنتيجة، فإن هذا الفضاء العمومي التقليدي - بتعبير خالد حاجي- يتطلب بناء توازنات جديدة لكي يستوعب هذا الفضاء - بصورته المتجددة- التعدد المجتمعي ويجيب عن الأسئلة الإشكالية الراهنة ذات الصلة بطبيعة حضور القيم في الفضاء العام المعاصر؛ فقد "اتسع الخرق على الراقع كما يقال، وشبت المجتمعات الجديدة المنفتحة عن طوق المجتمعات التقليدية المنغلقة، وهذا ما أصبح يقتضي توازنات جديدة"[1].

2. التعدد القيمي وتحديات بناء الفضاء العام المشترك

يفرض السياق المعاصر تحديات كبيرة على الفضاء العمومي في مجالنا التداولي العربي الإسلامي بصفة عامة، وعلى المجال التداولي المغربي على وجه الخصوص؛ يتجلى ذلك أساسا في التأثيرات القيمية التي يصبغها على الخصوصيات المحلية من خلال وسائط متعددة كـ"الثورة المعلوماتية" و"الخطاب الحقوقي" والنماذج المعرفية في العلوم الحقة والإنسانية؛ الأمر الذي ينعكس على "الذات" العربية/ الإسلامية من حيث تبني معايير ومنظومات قيمية جديدة تمارسها في الفضاءات العامة.

لذلك، فاليوم لا يمكن أن نتحدث عن قيم "خام" بدون استحضار التفاعل والعلاقة الجدلية بين المرجعيات القيمية التي تفضي إما إلى الصراع[2] أو إلى التوافق؛ ولكن كلا النموذجين (الصراع والتوافق) لا يفضيان من وجهة نظرنا إلى بناء فضاء عام متماسك ومتناغم، وما يؤكد هذه الفرضية في السياق المغربي تحديدا هو أن التوافق الذي حصل في تأسيس المنظومة القيمية الوطنية في السنوات الأخيرة بالتحديد سواء خلال مناقشة الوثائق الدستورية وآخرها دستور 2011 أو المرجعيات التربوية منذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999) إلى الرؤية الاستراتيجية للتعليم بالإضافة إلى مدونة الأسرة وبعض

[1] خالد حاجي، الفضاء العمومي بين الضيق والسعة، كتاب مغارب 3، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، يناير 2018، ص44.

[2] ما أسميناه هنا بالصراع يتعلق بطبيعة بعض الخطابات التي تتحيز لمنظوماتها الفكرية بشكل يقصي التعددية ويصادر على حق الآخر في الاختلاف.

القوانين التي كانت مثار جدل[1] هو توافق مرحلي ينطوي على تباينات واختلافات جوهرية سرعان ما تطفو إلى السطح عند أول اختبار[2]. في هذا السياق الجدلي سنحاول الإجابة على إشكال بناء فضاء عام متناغم وتعددي في آن، وكشف دور المعطى الديني في هذا الإطار وذلك وفق ثنائية النقد والتأسيس عبر النقطتين الآتيتين: بيان حدود وقصور المقاربات القيمية الصراعية (الكونية

والخصوصية) والتوافقية التلفيقية في بناء فضاء عام متناغم ثم استشراف آفاق المقاربة النسقية التي نقترحها تأسيسا لبديل قيمي يمكن أن يتجاوز هذه المعضلة.

1.2. حدود المقاربة القيمية الكونية

تحتفي العديد من الاتجاهات العلمانية في الفضاء العام بالمغرب بخطاب الكونية بحمولاته الحقوقية والفلسفية، وذلك من خلال الدفاع عن أطروحة "سمو المواثيق الدولية"على المرجعيات المحلية بما في ذلك القيم الدينية[3]، أي أن يكون الدين بمنظومته الأخلاقية والتشريعية في حدود العقلانية الحديثة، لا متعاليا عليها، وينطلق "التصور العلماني في بناء مرجعيته من منظومة القيم الكونية، هذه المنظومة التي تعتمد في بنائها العام على مجمل المقررات والمواثيق والبيانات التي انتهت إليها المؤتمرات الأممية، سواء ما كان منها مقررا على الصعيد الدولي، مثل اتفاقيات الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من منظمات، وما أصدرته الهيئات والمنظمات الإقليمية كالاتحادات الإفريقية والعربية

[1] النقاش الذي أثارته قضية الإجهاض على سبيل المثال، ينظر: الإجهاض في المغرب يجدد الجدال، صحيفة العربي الجديد، بتاريخ: 01 يوليوز 2021، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A5%

[2] الكثير من النقاشات اليوم في الفضاء العام بالمغرب يعاد إنتاجها على غرار قضايا الحريات الفردية وعلاقة الدين بالسياسة وقضايا المساواة في الإرث ولغة التدريس .. ؛ بحيث إن مجمل المرجعيات "التوافقية" الدستورية والقانونية والتربوية.. على غرار الوثيقة الدستورية الجديدة أو مدونة الأسرة أو القانون الإطار للتعليم وغيرها لم تحسم هذا الجدل بين مكونات المجتمع في الفضاءات العمومية (المجتمع المدني، الإعلام، المؤسسات السياسية..)، لأنها لم تجب عن إشكالية القيم معرفيا وحجاجيا.

[3] علما أن الكثير من المواد الحقوقية "الكونية" أصلها نابع من المعتقد الديني، على غرار قيم الكرامة والأخوة والتسامح..، ينظر: طه عبد الرحمن، إحصاء حقوق الإنسان، مثالا على الاختلاف بين الأمم، كتاب مغارب، 3، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، فبراير 2019، ص27.

وغيرها"[1]. لكن نتساءل هنا هل فعلا هذا الخطاب كوني، ومتعال على الخصوصيات المحلية دينا وثقافة وقيما؟، يقودنا هذا السؤال إلى البحث في المتن الفلسفي الغربي الذي يظهر أن نظام القيم في السياق الغربي يعرف أزمة بنيوية يفتقد بموجبها الخطاب الكوني أسسه المعرفية الصلبة؛ لأن "النهضة الغربية الحديثة لم تنطلق من مركز قيمي متعالي، أو أصل مرجعي ثابت، بل إنها قامت على أركان انهيار القيم الدينية في النموذج الكنسي، وهيمنة نموذج الفصل بين المتعالي والدنيوي.."[2]. وعليه، يتبين أن النموذج المعرفي الغربي يشهد مأزقا حقيقيا، لأنه لا يقدم نسقا قيميا تركيبيا يمكن التأسيس عليه في بناء وتدبير الفضاء العام، بقدر ما يقترح مقاربات قيمية "خصوصية" متباينة بحسب تباين المرجعيات الفلسفية لمنظريها، إذ وصلت إلى درجة تأليه القيم بحيث "تتعدد القيم المطلقة بتعدد الفلسفات، حتى يصير لكل فيلسوف إله قيمه المطلقة التي ينشأها انطلاقا من مرجعيته العقلية"[3].

وبناء عليه؛ فإن ادعاء الكونية ينطوي على مفارقات عديدة تنقض الأسس المعرفية والمنهجية لهذه الدعوى، لأننا بصدد مرجعيات وليس مرجعية واحدة، وهذا يفضي في النهاية إلى ضرورة الاعتراف بالخصوصية، وإلى نسبية الدعوى "الكونية" وفلسفتها الحقوقية وارتباطها بسياق ثقافي وقيمي خاص؛ فهي "ثمرة فكر الأنوار، إضافة إلى كونها تنتمي إلى الأفق الخاص للحداثة الغربية"[4].

[1] عبد القدوس أنحاس، جدل الإسلاميين، الخلاف العلماني الإسلامي، حالة المغرب نموذجا، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 1434 هـ، ص58.

[2] عز الدين العزماني، الحداثة والسياسة والدين وسؤال القيم، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، العدد المزدوج: 32 و33، غشت 2010، ص124.

[3] عز الدين العزماني، الحداثة والسياسة والدين وسؤال القيم، المرجع السابق، ص123.

[4] مصطفى المرابط، حقوق الإنسان: التفكير فيها والتفكير معها، كتاب مغارب3، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، فبراير 2019، ص12.

2.2. حدود المقاربة القيمية الخصوصية

في مقابل خطاب الكونية نُلفي المقاربة الخصوصية المدافعة على منظومة القيم الدينية والوطنية[1]، ولكنها لا تقدم في الأغلب إجابات واجتهادات نظرية مقنعة في سياق التدافع القيمي[2]؛ وبالتالي فهي تحيلنا إلى ما يمكن أن نصفه بأزمة النموذج المعرفي لدى دعاة هذا الخطاب الخصوصي؛ ويتضح ذلك في السجال مع دعاة الخطاب الكوني، والذي ينقل النقاش من سجال معرفي عقلاني إلى نقاشات فكرانية إيديولوجية في الغالب، بحيث تصبح الهوية باعتبارها منظومة ثقافة وقيم،"من أهم عناصر التعبئة والحشد الإيديولوجيين"[3]، و"ليس باعتبارها عناصر تثبيت المشترك الجمعي، وإنما كأدوات إيديولوجية وسياسية في مسار التنافس الحزبي والاجتماعي"[4]، مما يدفعنا إلى القول، إن رؤية النخبة المتحيزة حول خطاب الخصوصية يطبعها منطق الأزمة والمواجهة في الكثير من ممارساتها المعرفية والخطابية، لأنه محكوم برهانات تنافسية غير معرفية؛ وهذا ما يضفي على الخطاب الكوني نوعا من المشروعية المتوهمة بدعوى أنه مؤسس على خطاب فلسفي ويتوسل بمفاهيم وعُدة منهجية حديثة، بخلاف الخطاب التقليدي "الخصوصي" حول الإسلام الذي انصرفت عنه النخبة المثقفة في مجتمعاتنا الاسلامية - كما استنتج ذلك الدكتور محمد الكتاني-؛لأنه "لم يعد يرضي العقلية النقدية والمنهجية العلمية الشمولية والمقارنة، التي تأثرت بها"[5]، مما يجعل معها هذه النخبة وغيرها أمام خيارين" فإما الإقبال على الخطاب

[1] تجدر الإشارة إلى أن بعض الأدبيات من داخل خطاب الخصوصية تتحدث عن علاقة ممكنة بين الكونية والخصوصية أو بين الأصالة والمعاصرة أو التأصيل والتحديث وغيرها من المفاهيم القريبة.

[2] يمكننا الاستشهاد في هذا السياق ببعض القضايا المثيرة للجدل التي يعرفها الفضاء العام بالمغرب بين الفينة والأخرى على غرار بعض قضايا الحريات الفردية أو قضية المساواة بين المرأة والرجل مثلا، هل الخطاب الديني السائد قدم إجابات نظرية وفلسفية عميقة بخصوص هذه القضايا أم اكتفى فقط بإجابات قديمة أمام تنامي ما يمكن تسميته ب تزعزع "اليقينيات".

[3] فؤاد بوعلي، الهوية.. خطاب أزمة، جريدة هسبريس، الأحد 25 أكتوبر 2020، الرابط:
.https://www.hespress.com/%D8%A7%

[4] المرجع نفسه.

[5] محمد الكتاني، منظومة القيم المرجعية في الإسلام، مركز الأبحاث في القيم، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط2، 2011، ص10

الإسلامي حين يعتمد منطق العصر، ومنهجية النظر العلمي العقلاني الذي تجده في الفكر الغربي، وفي الفلسفة والعلوم الإنسانية ومناهجها، وإما أن تتجاوز هذا الخطاب التقليدي إلى الخطاب الحداثي، الذي يعتمد القيم الاجتماعية المتطورة، ويلامس القضايا السياسية والاجتماعية والحضارية بمنهج شامل"[1]. إن ما قدمه الدكتور الكتاني ينطوي في تقديرنا على قدر كبير من الوجاهة العلمية، وذلك من منطلق أن النخبة المثقفة بتعبيره والتي تشمل صناع الفكر والرأي بالمغرب أغلبها ذات نزوع حداثي، ليس بالمعنى الإيجابي للحداثة في مبادئها الكونية وروحها[2] الأخلاقية، ولكن باعتبارها نمطا ثقافيا ورؤيا معرفية منبثقة من سياق ثقافي مغاير لمقتضيات مجالنا التداولي وفضاءنا العام الموسوم بخصوصياته الدينية والحضارية.

وحتى الطرح المرجعي الخصوصي سواء عند المؤسسة الدينية التقليدية أو التيارات السياسية الدينية تعتوره إشكالات عديدة؛ لأنه لا يسعف كثيرا في تقديم رؤى وتصورات تجيب عن العديد من الإشكالات الراهنة في الفضاء العام. فإذا كان هذا الخطاب يستلهم قيمه من الدين باعتباره مطلقا إلا أن التعبير عن هذه القيم في سياقات اجتماعية معينة خاضع لشرط النسبية فإذا "كانت القيمة واحدة تتعالى على الزمان والمكان والإنسان فإن التعبير عنها تتم ترجمته، من خلال قاموس الثقافة، في تمظهرات متعددة بتعدد الأمصار والأزمان"[3]. الأمر الذي يستدعي تجاوز المقاربات الصدامية والمنغلقة حول مسألة القيم نحو مواقف متجددة، وما ذكره المرابط في هذا الشأن يقترب كثيرا من التحليل السوسيولوجي والأنثروبلوجي الذي قدمه الباحث المغربي "حسن رشيق"[4] الذي انتقد الكثير من الأشكال

[1] المرجع نفسه، ص10

[2] لطه عبد الرحمن كتاب بعنوان: روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار لبيضاء، ط1، 2006.

[3] مصطفى المرابط، كتاب مغارب 4 و5، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، ماي/ أكتوبر 2019، ص11.

[4] أنثروبولوجي، وأستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء، أستاذ زائر في عدد من الجامعات الأمريكية والأوروبية والعربية، مهتم بقضايا الهوية والقيم، وشارك في تقارير ميدانية تتعلق بالمسألة القيمية منها التقرير التركيبي للقيم والبحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب الذي اعتمدنا على بعض نتائجها في إعداد هذه الورقة.

الهوياتيـة "الصـلبة" المنغلقـة على أنماطهـا الثقافيـة والقيميـة "الخصوصـية" السـائدة في الفضاء العام بالمغرب، مقترحا نمطا هوياتيا متجاوزا سماه ب" الهوية المرنة" وأحد سماتها أنها هويـة سـياقية، بمعنى"أن اسـتقلالية معينـة، متفاوتـة في امتـدادها، تترك للأفـراد كي يختاروا انتماءاتهم، وارتباطاتهم الهوياتية تبعا للسياقات التي يعيشون فيها"[1].

3.2. حدود المقاربة القيمية التوافقية

تثبت العديد من الدراسات حدود ما نسميه بالمقاربة التوافقية للقيم[2]، فلا شك أن العديد من التحولات الراهنة (لاسيما السياسية والثقافية) فرضت هذا النوع من التوافق ضمانا للعيش المشترك وتأسيسا للحد الأدنى من القيم الأخلاقية المتوافق بشأنها قصد تدبير الفضاء العام وتلافي الصراعات والنزعات الصدامية، ولكن بالمقابل فإن هذه المقاربة تطرح تحديات كبيرة على مستقبل الفضاء العمومي. على اعتبار أنه توافق "هش" وقابل للانهيار في أي لحظة من اللحظات، كما أن انعكاسات هذه المقاربة على الأجيال قد تفضي إلى نزوعات متطرفة وصدامية سواء كانت دينية أو لا دينية. بمعنى أن هذه المنظومات القيمية التي كانت موضع اتفاق - سواء في الدستور أو في المرجعيات القانونية أو التربوية- تحمل في جذورها بذور الانشقاق لأنها غير مؤسسة على قناعات راسخة وعلى نسق قيمي تركيبي. ولعل ما توقفنا عنده من تقارير- في المحور الأول- يبرز إلى أي حد أن النقاش العمومي بصدد العديد من القضايا تتجاذبه مرجعيات وأنساق قيمية مختلفة، لاسيما مع العجز الواضح للمؤسسات التقليدية في إنتاج وإعادة إنتاج القيم في ظل "أزمة الثقة" التي تعيشها في السياق الراهن؛ إذ لم يعد الكثير من الشباب وهو الجيل الصاعد يثق في النخبة

[1] حسن رشيق، مديح الهويات المرنة، ترجمة وتقديم حسن الطالب، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، 2021، ص 98.

[2] ينظر بيونس السراجي، سؤال القيم في التربية، سؤال القيم بصيغ متعددة نماذج في العلوم الاجتماعية والإعلام والتربية والأدب والثقافة (كتاب جماعي: تحرير هشام المكي)، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2015، ص120 إلى 122. ومحمد لهبوب، اتجاهات نظرية في التربية على القيم: مقاربة تحليلية نقدية، المجلة العربية لعلم النفس، العدد 4، 2019، ص165 إلى 170.

الدينية الرسمية[1] وكذلك الحركية[2]، لينبثق - بحسب بعض المحللين- شكل جديد من أشكال التدين منفلت من هذه السلطة خصوصا بعد "الحراك العربي" وما أعبقه من ارتدادات والذي أفرز "ممارسات جماعية ثقافية حديثة أصابت حقل التدين، لينبثق شكل من أشكال الممارسات الدينية، لا يتضاد مع الليبرالية بمعناها الرومنسي المعروف، ولا يتضاد أيضا مع معاني التحرر والكرامة والعناد"[3].

ولئن كان هذا التوفيق بين القيم الدينية والحديثة قد شهد مرحلة هدنة إن صح التعبير بعد محطات الربيع العربي، لكن ما فتأ أن تصاعد الجدل في العديد من القضايا الإشكالية والتي يغلب على أصحابها التحيز الإيديولوجي. وكان من الطبيعي، أن تفرز هذه التحولات التي يشهدها الفضاء العام المغربي على وجه الخصوص تشظي وانقسام على مستوى المنظومة القيمية للمجتمع؛ جراء مختلف آليات الضغط التي شدت انتباه الأفراد والجماعات إلى القيم الحديثة التي لم تكن معهودة من قبل وبعيدة كل البعد عن القيم الأصيلة التي كانت تشكل الفضاء العام التقليدي سابقا، ولا تمت لماضيه بصلة؛ مما أحدث نوعا من الازدواجية القيمية من خلال الجمع بين الأصالة من جهة والحداثة من جهة أخرى، وأضحى هذا التصدع واللا توازن والانقسام القيمي الحاد يشكل تحديا حقيقيا لبناء الفضاء العام المشترك، وهذا أحد نتائج الحداثة بحسب توصيف الفيلسوف البولندي "باومان" الذي اعتبر أن الحداثة عكفت في عهدها الأول على "فصل الفرد عن الجماعة" حتى "تعيد دمجه في الجماعة مرة أخرى"، بمعنى أنها تعمل على تفكيك البنى الاجتماعية بما تتضمنه من مرجعيات ومنظومات قيمية وبما يسميه "الأطر الصلبة الموروثة"، فيصبح

[1] بحسب تقرير مواقف جيل الشباب المسلم من الدين وعلمائه في العالم العربي فإن نسبة 40% من الشباب المستطلعة آرائهم يصفون خطبة الجمعة - باعتبارها أحد أهم وسائل الخطاب الديني- بكونها صوتا للحكومة، ينظر تقرير الحالة الدينية، مرجع سابق، ص20.

[2] يشير تقرير البارومتر العربي إلى تراجع دعم "الإسلام السياسي" بالمغرب؛ ففي سنة 2006 كانت نسبة المؤيدين لنفوذ رجال الدين في القرارات الحكومية تبلغ% 58 ، بينما بلغت عام 2018 % 21 فقط. وقد ذهب التقرير إلى تفسير هذا الانحسار ب"حقيقة أن الجيل الأصغر أقل إقبالا بكثير على الرغبة في أن يكون للقادة الدينيين نفوذ على الحكومة"، ص14.

[3] هاني عواد، التدين الشبابي: نمط منفلت من المؤسسة الأيدولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر2011، ص3.

الفرد منفصلا عن الجماعة الأصلية ومنفلتا عن مؤسساتها التقليدية وطبقاتها الاجتماعية القديمة، ثم تعيد إدماجه في الجماعة مرة أخرى، لكن هذه الجماعة من منظور "باومان" جماعة حديثة لها أنماطها الاجتماعية ونماذجها السلوكية المغايرة[1]. وبالتالي لها مرجعياتها القيمية التي تتسم بالسيولة والتغير المستمر.

وهكذا تتصارع في الفضاء العام قيم حديثة وأخرى أصيلة، ويصبح التعدد القيمي إثر ذلك عائقا بدل أن يكون مكسبا، خصوصا في الوسط المدرسي الذي ينبغي أن يكون بمنأى عن الصراع القيمي؛ لأنه إن كان التوافق القيمي مقبولا إلى حد ما في الفضاء السياسي المحكوم بالبراغماتية والتنافس، فإن"نقله واستنباته في مجال التربية، يؤدي إلى مضاعفات سلبية تفقد المدرسة تجانسها وفعاليتها. ومن ثم، يصبح التوافق في الحقل التربوي معناه إرجاء الاختيار، ونقل الصراع المعياري، والقيمي الطبيعي القائم في المجتمع إلى قلب المدرسة"[2]، في حين أن المطلوب بحسب محمد الصغير جنجار هو "بذل الجهد الفكري المطلوب لإعادة بناء فلسفة المنظومة التربوية في شموليتها، على ضوء باراديغم، أو اختيارات محددة" [3].

وهذا ماسنتناوله في المحور الموالي، من خلال الإجابة عن سؤال إشكالي مؤداه: كيف نبني فلسفة أو نموذجا معرفيا قيميا معياريا، يتجاوز منطق التوافق إلى منطق النسقية والانسجام؟، وهو تحد كبير لكننا سنحاول الإجابة عنه في ضوء ما تقدمه بعض الاجتهادات المعرفية المعاصرة خصوصا لدى فيلسوفين بارزين من سياقين حضاريين مختلفين (هابرماس وطه عبد الرحمن).

4.2. آفاق المقاربة النسقية في بناء الفضاء العام المشترك

[1] ينظر: الحداثة السائلة، زيجمونت باومان، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2016، ص78 و79.

[2] محمد الصغير جنجار، حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، مرجع سابق، ص17.

[3] المرجع نفسه، ص17.

شغلت مسألة بناء فضاء عام مشترك مكانة بارزة في كل الفلسفات المعاصرة منذ بلورة هذا المفهوم المفتاحي مع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة للتغير الجوهري الذي أحدثه التطور والمد الحضاري الحديث على البنى التقليدية من جهة، ومن جهة أخرى استجابة للحاجة الملحة لتأسيس فضاء عمومي يحافظ على الوحدة ويراعى التعدد في آن.

لكن هذا المسعى تميز بالتعدد على المستوى المرجعي، وذلك بحسب الاختلاف والتعدد الثقافي والديني لكل مجال تداولي على حدة، فالفضاء العام في السياق الأسيوي على سبيل المثال يختلف عن السياق الأوروبي، وحتى الفضاءات العامة بأروبا متباينة فيما بينها، لذلك نلحظ الاختلاف في مقاربة مسائل الدين والهجرة واللغة في هذه الفضاءات الغربية[1] .

وبالنظر إلى سياقنا المغربي لا يمكن إنكار تأثرنا بهذا الاختلاف نظريا وعمليا أيضا، وهذا ما أوضحناه آنفا من خلال رصد التحولات الكبيرة التي شهدها فضاءنا العام وحجم التحولات القيمية التي اكتنفت مؤسساته (المدرسة، الاعلام، الأحزاب..). وهنا نطرح سؤالا رئيسا مفاده: أي مرجعية أو مقاربة قيمية ينبغي أن نتبناها في فضائنا العمومي؟، بعدما توقفنا بالنقد عند المقاربات السائدة (الكونية، الخصوصية، التوفيقية)؟.

يحتل الدين حيزا مهما في النقاش العمومي على مستوى الرؤى والتصورات[2]؛ والأمر عائد إلى الرهانات التي تثيرها المسألة الدينية في سياقنا المعاصر مع تنامي الحديث حول "عودة الديني"، وكذلك النقاش حول دور الدولة في هيكلة الحقل الديني[3].وإذا كانت بعض التصورات تقصي"الدين" من تدبير الشأن العام باعتباره منظومة ثقافية وقيمية مرتبطة

[1] الفضاء العام بفرنسا مثلا ينزع نحو التطرف بخصوص هذه القضايا، بخلاف الفضاء العام الألماني أو البريطاني المتسامح نسبيا معها.

[2] مثلا يعكس الخطاب السياسي بالمغرب هذا النقاش، بحيث نلحظ أن الأطروحات الحزبية تختلف من حيث رؤيتها للمسألة الدينية وطبيعة حضورها في الدستور والقوانين والحياة العامة بين نماذج أربعة على الأقل: الفصل التام(بعض المكونات اليسارية المتشددة) والفصل النسبي(اليسار والتيارات الليبرالية) والوصل التام (التيارات السلفية) والتمايز (أطروحة حزب العدالة والتنمية).

[3] منذ حادثة 11 شتنبر 2001 ازداد الاهتمام في المغرب بما يسمى إعادة هيكلة الحقل الديني، باعتباره شأنا حصريا للملك " أمير المؤمنين".

بالأزمنـة الكلاسـيكية في مقابـل تبنيهـا لأنسـاق قيميـة حديثـة، فـإن مـا طرحـه "هابرمـاس"[1] باعتباره أحد أعمدة الفكر النقدي والعقلاني الغربي المعاصر يشكل رؤية مفتاحية لتجاوز الرؤيـة الاقصـائية للـدين مـن الفضـاء العـام، بحيـث ظل فكـر هابرمـاس على نحـو متزايـد يخضع لعدة تحولات؛ ليستقر الأمر عنده باعتراف منه بحقيقة أن للدين دور محوري في الفضاء العام والحفاظ على توازنه، مبينا مركزيته من خلال الأخلاقيات والممارسات التي أتت بها التقاليد الدينية، والتي تمثل مصدرا أساسيا للقيم التي تمد الحياة بأخلاقيات المواطنة متعددة الثقافات، وهي تفرض التضامن والتآزر والاحترام المتبادل. كما أشار أيضا إلى أنه لا غنى عنها لمواجهة بعض القوى الطاغية التي اكتسحت المجال العمومي بل وصفها بالحافز والرديف المساعد الذي يسهم في التغلب على ذلك.[2]

ومن هنا نعي أن الدين لا يجب أن يبقى قابعا في حواشي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وهوامشها كما هو شأنه في العديد من المجتمعات، كما أن هذا الدور المركزي يفتح أبوابا جديدة لفهم الدين واستثماره أخلاقيا وقيميا في ترشيد الفضاء العام، وهذا ما تؤكده التصورات المتأخرة لهابرماس التي كشفت "أن دور الدين في الفضاء العمومي دور إيجابي، وهو يؤكد أن الدين يعرض صورا لحياة خالية من الشوائب وملهمة في آن. ويرغب أتباعه، ويحرضهم على أداء أفعال مقبولة ومفيدة. وفي عالم الحداثة الدين وحده هو الذي يقدر على مواجهة التشتت وغيره من أشكال الخلل في المجتمع، وهو وحده الذي يمكن أن يفهمنا ما الحياة وكيف يجب أن تكون" [3].

[1] فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر، ازداد سنة 1929، يعد من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر، ومن رواد مدرسة فرانكفورت النقدية، له أزيد من خمسين مؤلفا تتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع، وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي.

[2] ينظر: قوة الدين في الفضاء العام: يورغن هابرماس- تشارلس تيلر – جوديث بتلر – كورنيل ويست، ترجمة: فلاح رحيم، دار التنوير، بغداد، الطبعة الأولى، 2013. ص: 25.

[3] حسن غفاري، معصومة بهرام، دور الدين في الفضاء العمومي، دورية الاستغراب، تصدر عن المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017، العدد الثامن، ص 87.

إن ما ذهب إليه هابرماس هو ما يؤكده الفيلسوف طه عبد الرحمن[1]، لكن بطريقة أكثر شمولا واتساقا، لأنه ينطلق من نقد جذري للحداثة الغربية ونسقها القيمي- الذي ينتمي إليه هابرماس رغم منظوره النقدي التواصلي-، ويقترح طه رؤية تجاوزية للمقاربتين العلمانية والدينية لتأسيس الحياة العامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية يسميها بالمقاربة الائتمانية تتأسس على مرجعية الدين بأفقه الوجودي الكوني؛ باعتباره منظومة قيمية معيارية لتدبير الشأنين الخاص والعام، لذلك فهو يرى انطلاقا من نظرته الائتمانية أن الوجود الإنساني متعدي، بمعنى أن الانسان يعيش في عوالم متعددة (مرئية وغيبية)، وأن الممارسة السياسية - الأكثر ارتباطا بالتدبير والمجال العام[2]- ممارسة يزدوج فيها المرئي المادي والغيبي الروحي، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر، فهذه التعدية بنظر طه "لا يمكن أن يخلو منها أي عمل إنساني، لأنها تعبر عن حقيقة الإنسان ذاتها"[3].

هذه الحقيقة هي التي يعبر عنها طه في كتابه سؤال الأخلاق عندما يعرف الانسان بأنه الكائن الحي المتدين؛ "فالهوية الإنسانية تكون في حقيقتها هوية دينية"[4]، لذلك فرغم ما ينطوي على العمل السياسي بمفهومه الموسع من علاقة ظاهرية تبدو منفصلة عن المعطى الديني، إلا أن الدين بحسب طه عبد الرحمن مركزي في الممارسة الإنسانية بمختلف أبعادها انطلاقا من هذه الطبيعة الدينية للإنسان، وبالتالي فمنظومة القيم التي ينتجها

[1] فيلسوف مغربي، ولد بمدينة الجديدة سنة 1944، وتابع دراساته العليا بجامعة السوربون العريقة بفرنسا، متخصص في المنطق وفلسفة اللغة والأخلاق. ويعد أحد أبرز الفلاسفة والمفكرين في المجال التداولي العربي الإسلامي منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين.

[2] السياسة هنا بمعنى التدبير الموسع لأن طه يرفض تحريف مفهوم الفضاء العام واختزاله في الشأن السياسي بمفهومه الضيق (الدولة)؛ ف" الفضاء العام لا يرجع إلى الدولة، وإنما يرجع إلى المجتمع المدني؛ والمجتمع المدني هيئة مستقلة عن الدولة، أي هيئة مستقلة عن الهيئة السياسية.."، ينظر، طه عبد الرحمن، دين الحياء، ج3، ص62 وص63.

[3] طه عبد الرحمن، روح الدين من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2012، ص42.

[4] طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص149.

الفضاء العام ينبغي أن تمتح أخلاقها وقيمها المرجعية من الدين بطريق مباشر أو غير مباشر إذ؛ "لا يتسنى قيام الأخلاق بدون عقيدة إيمانية غيبية. لأن الإيمان يسبق العمل سبقا زمنيا وعقليا ومن ثم فإن الإيمان بمبادئ ميتافيزيقية أو دينية سماوية أمر ضروري كي تستقيم الأخلاق"[1].

تأسيسا على ما سبق، يبدو أن الأخلاق التي يتنصر لها طه عبد الرحمن هي الأخلاق الدينية الإسلامية، وعليه، فإنه يدافع عن المرجعية الدينية للقيم والأخلاق بخلاف أغلب النظريات الأخلاقية الغربية التي انبثق منها الخطاب الكوني والذي ينطلق في تأسيس رؤيته الأخلاقية من العقلانية المجردة.

بيد أن طه ينظر للأخلاق من منظور مختلف بعيدا عن التصورات التقليدية الضيقة والمنغلقة، بحيث ينقل الأخلاق من أفقها المحلي الضيق إلى الفضاء الإنساني الكوني الرحب، أو ما يسميه بأخلاق العمق[2] التي تتجاوز الممارسة العقلانية المجردة إلى ممارسة عقلانية مؤيدة بمقتضيات الوحي وبالعمل الديني. لكن كيف يمكن الجمع بين الخصوصية الإسلامية ومطلب الكونية في فضاء عام مغربي متعدد المرجعيات القيمية؟، يقترح طه أنموذجا أو نسقا جديد لتعدد قيمي لا صدام فيه - بتعبير عبد القادر ملوك- يتأسس فيه العقل على الإيمان ويسترشد بمقاصده[3]. ونفترض أن هذا النموذج كفيل بالإجابة عن إشكالية التعددية وتأسيس الفضاء العام المشترك.

إن هذا النسق الأخلاقي الائتماني عند طه عبد الرحمن ينطلق من الدين لكن بأفق كوني تسري مقتضياته على مطلق الإنسان، فهو يرى أن ثمة علاقة تكاملية بين الخصوصي والكوني، رافعا التناقض المُتوهم بينهما؛ بحيث إن الخصوصية الإسلامية لا " تفيد معنى "انكفاء الأمة على ذاتها" بالضرورة؛ فقد تتعلق الأمة بذاتها في أمور وتنفتح على غيرها في ما عداها؛ وقد تتمسك ببعض الثوابت التي تراها محددة لهويتها في مقابل الهويات الأخرى من

[1] محمد الكتاني، منظومة القيم المرجعية، مرجع سابق، بتصرف، ص17.

[2] مقابل أخلاق السطح، ينظر سؤال الأخلاق، مرجع سابق، ص: 145 و146.

[3] عبد القادر ملوك، من تعددية الأخلاق إلى أخلاق التعددية، هيلاري بوتنام- يورغن هابرماس- طه عبد الرحمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2018، ص109.

دون أن تجمد عليها جمودا مطلقا؛ بل قد تتحول الأمة عن هذا الثابت أو ذاك تدريجيا وبمرور الزمن أو تعدله بما يضمن استمراره على نسق آخر؛ وقد تلقح الأمة ما لها من ذاتها بما ورد عليها من غيرها، فتزداد قدرتها على مواصلة الاستمداد من الأمم الأخرى، أي ينفتح لها طريق الكونية"[1]، بهذا المعنى الدينامي وفقا لجدلية الثابت والمتحول فإن الخصوصية الإسلامية القيمية مرنة ومنفتحة على المعارف الكونية، وليست خصوصية جامدة وثابتة، فهي عنصر في الكونية التي مقتضاها المبدئي وليس الواقعي[2] - بحسب طه- هو أنها "حصيلة تأليف صريح بين الخصوصيات المختلفة؛ فمثلا الفكرة الكونية هنا لا تكون فكرة خاصة لأمة واحدة أخذت بها- عن رضى أو غير رضى- الأمم الأخرى، وإنما فكرة عامة نتجت عن تداخل الأفكار الخاصة لكل الأمم فيما بينها، فتستحق أن تنسب لجميع الأمم من غير أن تنسب لواحدة بعينها"[3].

خاتمة:

بناء على ما سبق، يتبين أن محاولة تحديد وبناء نسق مرجعي للقيم في فضاء عام متسم بالتعدد القيمي قضية صعبة في السياق الراهن؛ لأن ما يسود في الفضاء العام- المغربي نموذجا- هو السجال الفكراني/ الإيديولوجي أو السياسي في مقاربة العديد من القضايا، أي أن النقاش العمومي محكوم بهواجس ورهانات إيديولوجية وليس رهانات معرفية تنشد الحق والصواب عبر آليات الحوار والنقاش والحجاج وغيرها من الوسائل، وحتى المقاربات القيمية "المتحيزة" أو التوفيقية لم تفلح في تأسيس فضاء عمومي ينطوي على منظومة قيمية متماسكة.

وبالنتيجة، وقعت هذه المقاربات في النزعة النسبية بحكم قيامها على "توافقات" هشة نظريا وغير قابلة للتنزيل عمليا. ويبقى الانفتاح على النظريات النقدية الأخلاقية على غرار النظرية التواصلية عند هابرماس أو النظرية الائتمانية عند طه عبد الرحمن مفتاحا ممكنا

[1] طه عبد الرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005، ص26 و27.

[2] يميز طه بين مبدأ الكونية وواقعها، ينظر: الحق الإسلامي، مرجع سابق، ص26 إلى ص44.

[3] طه عبد الرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، مرجع سابق، ص27 و28.

لتجاوز هذه المقاربات في أفق تأسيس فضاء عمومي تشاركي، مستند على نموذج معرفي أخلاقي متجدد لا يستبعد الإمكانات التي يتيحها الدين، كما لا يُغيب السياقات الثقافية بدعوى الكونية، أي نموذج ينتقل من ضيق العقلانية المجردة إلى سعة المعقولية الدينية، على اعتبار أن الدين - وفق هذا النموذج أو المقاربة النسقية كما سميناها- ليس شأنا خاصا ينحصر في نطاق باطن الإنسان، وإنما يتعدى نطاق هذا الباطن الأخفى إلى نطاق الجانب الظاهر من الإنسان أي الشأن العام[1] بمعناه الشامل (مجتمع مدني، مؤسسات الدولة، فضاءات الدراسة..).

وعليه، يمكن القول إن هذا المنظور يندرج في سياق التفكير في "ما بعد العلمانية" باعتباره خطابا جديدا يتشكل تدريجيا في السياق الراهن، ويفتح الأفق لاستيعاب الظاهرة الدينية واستثمار منظومتها المرجعية القيمية في عقلنة وترشيد الشأن العام وربطه بفضاء متعالي روحي يمثل "الذاكرة الروحية" للإنسان التي تمده بالقيم لإعمار الأرض وتدبير علاقته بالغير، فضلا عن إرواء ظمأه الوجودي للمعنى.

□

[1] طه عبد الرحمن، دين الحياء من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني، روح الحجاب، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط1، 2017، ج3، ص64.

المصادر والمراجع:

التقارير والدراسات الميدانية:

- البارومتر العربي- الدورة الخامسة، التقرير القطري للمغرب، 2019.
- تقرير التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير رقم 17/1، يناير 2017.
- التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، من إعداد رحمة بورقية وآخرين، وتم إنجازه في إطار الأشغال المرتبطة بتقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق التنمية، المعروف اختصارا بتقرير الخمسينية.
- تقرير الحالة الدينية في المغرب 2016-2017، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، العدد 5، إصدار 2018.
- تقرير الحالة العلمية الإسلامية بالمغرب لسنة 2015، مركز المقاصد للدراسات والبحوث، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2016.
- التقرير العام ل 50 سنة من التنمية الشرية وآفاق سنة 2025، اللجنة المديرية للتقرير.
- تقرير مواقف جيل الشباب المسلم من الدين وعلمائه في العالم العربي، الجزء الأول، 2017، مؤسسة طابة للأبحاث والاستشارات بأبوظبي –الإمارات.
- ملخص تقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025، اللجنة المديرية للتقرير.
- المؤشر العربي 2018/2017، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ماي 2018.
- Mohammed El Ayadi Et Autres , (*L'ISLAM AU QUOTIDIEN Enquête Sur Les Valeurs et Les Pratiques Religieuses Au Maroc*, Editions Prologues, casablanca,2007, ,

الكتب:

- حسن رشيق، مديح الهويات المرنة، ترجمة وتقديم حسن الطالب، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، 2021.
- رشيد جرموني، المنظومات التربوية العربية والتحدي المعرفي مداخل للنقد والاستشراف، مطبعة شمس برينت، ط2، 2019.
- زيجمونت باومان، الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2016،

- طه عبد الرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005.
- طه عبد الرحمن، دين الحياء من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني، روح الحجاب، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط1، ج3، 2017
- طه عبد الرحمن، روح الدين من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2012.
- طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000.
- عبد القادر ملوك، من تعددية الأخلاق إلى أخلاق التعددية، هيلاري بوتنام- يورغن هابرماس- طه عبد الرحمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2018.
- عبد القدوس أنحاس، جدل الإسلاميين، الخلاف العلماني الإسلامي، حالة المغرب نموذجا، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 1434 هـ.
- لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، الكتاب الأبيض، الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية، يونيو 2002.
- محمد التهامي الحراق، إني ذاهب إلى ربي مقاربات في راهن التدين ورهاناته، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، 2016.
- محمد الكتاني، منظومة القيم المرجعية في الإسلام، مركز الأبحاث في القيم، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط2، 2011.
- المهدي المنجرة، قيمة القيم، المركز الثقافي العربي، ط2، 2007.
- يورغن هابرماس- تشارلس تيلر – جوديث بتلر – كورنيل ويست، قوة الدين في الفضاء العام، ترجمة: فلاح رحيم، دار التنوير، بغداد، الطبعة الأولى، 2013.

المقالات والدراسات

- امبارك بوعصب، تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مجلة تحولات معاصرة، العدد 1، غشت 2016.
- حسن غفاري، معصومة بهرام، دور الدين في الفضاء العمومي، دورية الاستغراب، تصدر عن المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017، العدد الثامن.
- خالد حاجي، الفضاء العمومي بين الضيق والسعة، كتاب مغارب 3، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، يناير 2018.

- رشيد جرموني، القيم الخلقية والدينية وإشكاليات الإطلاق والنسبية في المجال العالمي، مجلة التفاهم، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، العدد 64، ربيع 2019.
- طه عبد الرحمن، إحصاء حقوق الإنسان، مثالا على الاختلاف بين الأمم، كتاب مغارب، 3، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، فبراير 2019.
- عبد اللطيف كداي، التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم، مجلة التدريس، كلية علوم التربية، الرباط، العدد7، يونيو 2015.
- عز الدين العزماني، الحداثة والسياسة والدين وسؤال القيم، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، العدد المزدوج: 32 و33، غشت 2010.
- فؤاد بوعلي، الهوية.. خطاب أزمة، جريدة هسبريس، الأحد 25 أكتوبر 2020.
- لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، يونيو 2012.
- محمد الصغير جنجار، حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم، العدد5، شتنبر 2011.
- مصطفى المرابط، حقوق الإنسان: التفكير فيها والتفكير معها، كتاب مغارب3، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، فبراير 2019.
- مصطفى المرابط، كتاب مغارب 4 و5، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الرباط، ماي/ أكتوبر 2019.
- هاني عواد، التدين الشبابي: نمط منفلت من المؤسسة الأيدولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر2011.